الفصل الثالث

التطور الاقتصادي ومسار الصين العظمى

لم يتنبأ أحد يومًا ما بتمدد اقتصاد الصين وانديا‌حه خارج حدوده على نحو ما نشهده اليوم. وحتى الآن، نستطيع القول إن ويليام أوفرهولت (William Overholt) ما زال على حق؛ إذ تنبأ في كتابه الذي أصدره عام 1993 م، تحت عنوان (صعود الصين)[1] (The Rise Of China) باقتصاد صيني حيوي لم يسبق له مثيل منذ قرن من الزمان. علمًا بأننا لم نضع في الحسبان يومئذٍ إقامة الألعاب الأولمبية في بيجينق (2008م) أو المعرض العالمي في شانغهاي (2010م).

في الجهة الأخرى، هناك آخرون لهم نظرة تشاؤمية مغايرة تمامًا لما ذهب إليه أوفرهولت (Overholt) كما فعل قوردن شانق (Gordon Chang) في كتابه الذي أصدره عام 2003م، بعنوان (انهيار الصين الوشيك)[2] (The Coming Collapse of China) وقد دعم منكسيم بي (Minxim Pei) وجهة النظر هذه في مقاله بمجلة السياسة الخارجية (Foreign Policy Maga-zine) حيث يقول:

(لقد بهر ازدهار الصين الاقتصادي المستثمرين وسحر لب العالم. لكن يقبع خلف هذه الطفرات الجديدة العالية وضجيج المصانع المنتجة، فساد مريع، هدر شديد للموارد وصفوة قليلة من الناس الراغبين في جعل الأمور تسير بشكل أفضل. ناهيك عن مسألة الإصلاح السياسي. إن مستقبل الصين سوف يكون مآله للفساد والاضمحلال والفوضى، وليس الديمقراطية)[3].

إذن، مـن الذي علـى حق؟ أصحـاب النظـرة الأولى، أم أصحاب النظرة الأخيرة؟

بالطبـع، إن تاريـخ الصين الذي يمتد خمسة آلاف عـام، كما تم رصده في الفصـل الثاني، يدعم كل واحـدة من وجهتي النظر السابقتـين. فدوران عجلة الحياة هي الفكرة الأساسية.

سوف ننظر في هذا الفصل للمسألة من خمس زوايا مختلفة. الأولى: النمو الاقتصـادي الهائل الذي تشهده الـدول المجاورة للصين، شـرق آسيا. الثانية: سـوف نلقي نظرة عامة على النمو الذي تحققه الصين اليوم، وما يعتري سبيله من مصاعب. الثالثة: مقارنة النمو الاقتصادي في الصين بما حققته رصيفاتها – الهند وروسيا. الرابعة: إلقاء نظرة سريعة لنماذج مماثلة لنمو مثير للجدل، وإن كان قد حدث في دول أصغر كاليابان، كوريا وتايوان.

وأخيرًا: التركيز على سلسلة من الموضوعات التي قد تؤثر في معدلات النمو الاقتصادي في الصين في السنوات القادمة.

صعود دول شرق آسيا:

كانـت آسيا أسرع مناطق العالم نمـوًّا خلال الثلاثة عقود الماضية، كما أن هنالـك معطيات ممتازة تؤكد إمكانية تصاعد هذا النمو واستمراره على المدى البعيد[4]. وفي مطلع عام 1996م، بدأ عمالقة الاقتصاد في آسيا (اليابان، هونغ كونـغ، كوريا الجنوبيـة، سنغافورة وتايـوان) يواجهون أزمـة اقتصادية حادة، أدت إلى انهيـار حقيقـي في مخزونهـا. كما اجتمعت عوامل أخـرى ساهمت في انكماشهـا، أهمها: السياسة النقدية الصارمـة التي اتبعتها الحكومات، ارتفاع سعر شراء الدولار الأمريكي وتقليص حجم الواردات.

لكـن على الرغم من تلـك التدابير الاقتصادية، لا تـزال توقعات صندوق النقـد الـدولي لعـام 1993م، التـي كان ينتظـر فيها مساهمـة اقتصـاد آسيا بـ (29%) من الناتج العالمي بحلول عام 2000م، هدفًا قابلًا للتحقيق. فكمصادر لمنتجـات جديدة وتقنية حديثة، وكأسواق مستهلكـة هائلة، بدأت بلدان آسيا – خاصة تلك المطلة على المحيط الباسيفيكي، تبلغ ذروة ما خطط لها.

أمـا أسرع الاقتصاديات نموًّا في هذا الإقليم، فتضم المجموعة التي تعرف أحيانًـا بـ (النمـور الأربعة) أو (التنانين الأربعة): هونـغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافـورة وتايوان. وغالبًا مـا توصف تلك المجموعة بـ (معجـزة شرق آسيا). فهـي أول دول في آسيـا مع اليابان، تنتقل من مرحلة الـدول النامية لتنضم إلى قائمة الدول الصناعيـة الجديدة. فقد تحولت من دول مزودة بالقطع ومجمعة لمنتجات الدول الغربية، إلى منافس رئيس في صناعة الإلكترونيات، بناء السفن، المكائـن الثقيلة وطائفة واسعة من المنتجات الأخرى. وبجانب هذا، فقد أضحت كل دولة عامل تأثير مهم في تجارة الدول الواقعة في محيطها واقتصادها.

على صعيد آخر، لقد حفز تسارع النمو الاقتصادي لمجموعة الدول المعروفة بـ (تجمع دول جنوب شرق آسيا) وتأثيرها الإقليمي خلال العقد الأخير، الممثل التجـاري الأمريكـي لمناقشة المسؤولين فيها سعيًا لإبـرام اتفاقيات تجارية حرة معها – تجدر الإشارة هنا إلى أن سنغافورة قد وقعت على اتفاقية من هذا النوع مـع أمريكا. إذ تمثل تلـك الدول سوقًا رائجة للبضائـع الصناعية، وكما سبقت الإشارة آنفًا، تعد أسواقًا استهلاكية جديدة.

لقـد تحولت (النمـور الأربعة) بسرعة شديـدة إلى دول صناعية، ووسعت نشاطاتها التجارية لتصل إلى دول أخرى في آسيا. لقد كانت اليابان في الماضي رائـدة الاستثمـار في المنطقة، كما كانـت بمنزلة مفتاح التطـور الاقتصادي في الصين، تايوان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية وبعض دول أخرى في المنطقة. لكن،

بسبب القوة التي سرت في جسد اقتصاد الدول الآسيوية الأخرى وتحولها إلى دول صناعية، زادت أهمية تلك الدول (النمور الأربعة) لدول رائدة في مجال الاقتصاد. فمثلًا، أصبحت كوريا الجنوبية مركزًا للاتصالات التجارية بين جنوب الصين وجمهوريات آسيا التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي (سابقًا). لقد امتد تأثير كوريا الجنوبية حتى قوانقدونق وفوجيان، اللتين تعدان من أكثر المناطق الاقتصادية الصينية الخاصة إنتاجًا، كما ازدادت أهميتها التجارية في المنطقة في الوقت نفسه.

ماذا عن الصين؟

باستثناء الولايات الأمريكية المتحدة، لا يوجد سوق واحد في العالم أهم من الصين [5]، إذ تعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الصين منذ أن بدأت تسعى بجد ونشاط لإقامة علاقات اقتصادية مع العالم الصناعي، مثيرة بحق. فقد انتهجت الصين نظامًا اقتصاديًّا مزدوجًا، جمع بين الاشتراكية والرأسمالية، الأمر الذي أدى إلى إزدهار اقتصادي، وأتاح مزيدًا من الفرص للاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي بمعدل (10%) سنويًّا منذ عام 1970م. كما تنبأت معظم التحليلات بإمكانية تحقيق زيادة في الناتج الوطني الإجمالي بنسبة تتراوح بين (8 إلى 10%) خلال العشر إلى الخمس عشرة سنة القادمة. وهكذا سوف يكون الناتج الوطني الإجمالي للصين عام 2015م، مساويًا للناتج الوطني الأمريكي يومئذٍ.

يعتمد كل هذا النمو الاقتصادي على قدرات الصين على رفع القيود عن الصناعة، استيراد التقنية الحديثة، تخصيص الشركات الحكومية غير المنتجة المكتظة بالعمال والموظفين والعمل الدؤوب لتذليل كل الصعاب لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية.

obeikandl.com

مـن جهة أخرى، ثمة حدثان مهمان حدثا عام 2000م، كان لهما أثر عميق في الاقتصـاد الصينـي: قبولها في منظمـة التجارة العالميـة، وموافقة الولايات الأمريكيـة المتحدة علـى إقامة علاقات تجارية طبيعيـة دائمة معها على قاعدة راسخـة. فقد أدى تمتع الصين بعضوية منظمة التجـارة العالمية إلى رفع جميع الحواجـز أمـام استـيراد البضائع والخدمـات الأمريكيـة. وبالمقابـل، صارت الولايـات الأمريكية المتحـدة مضطرة الآن إلي التقيـد بالسياسات التي تمكنها مـن الوصول إلى الأسواق الأخرى التي تطبقهـا على الصين، لأكثر من عشرين عامًا، كما عليها العمل على المحافظة على علاقات تجارية طبيعية دائمة معها.

أخـيرًا، بعد سنوات من المماطلة والتسويف، بـدأت الصين تذعن لشروط منظمـة التجارة العالمية. كمـا عقدت العزم الصادق الـذي لا نكوص فيه، على خلق سوق اقتصادي مفتوح يتصل بالعالم كله.

يبقى الأمر الذي يشغل تفكير الكثيرين، هو إذا ما كانت الصين سوف تلتزم بقوانـين منظمـة التجارة العالميـة وشروطها للحد مما تفرضه مـن عوائق هائلة أمـام البضائع المستوردة [6]. إذ لم يتم تنفيذ الاتفاق بعد. وقد أثبتت التجربة مع اتفاقيـات سابقة أنه غالبًا ما يستحيل حمل الـدول للإذعان على الالتزام ببعض القضايا. فبعض ما تمنحه الصين من امتيازات هو مجرد صورة مكررة لاتفاقيات لم تحـظ بالاحـترام، تعود لعـام 1979م. وقد تعلمت الولايـات الأمريكية المتحدة مـن تجربتها مـع اليابان، أن الطريق ما زالت طويلة وغـير سالكة أمامها في هذا المجال. فربما كان الوعد بفتح الأسواق التجارية أمام الولايات الأمريكية المتحدة هو مجرد البداية لمجهود جبار ينبغي بذله قبل الوصول إلى مرحلة الالتزام التام بتطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية وشروطها.

بسبـب مساحة الصين الهائلـة، وتنوعها وتنظيمها السياسـي، فمن الأفضل النظـر إليهـا كمجموعـة تتألف من خمسـة أقاليم، أكثر من كونهـا دولة واحدة –

مجموعة أسواق إقليمية أكثر من كونها سوقًا واحدًا. (تمت مناقشة هذه الأقاليم بتفاصيل وافية في الجزء الحادي عشر من هذا الكتاب)، إذ ليس ثمة إستراتيجية واحدة للنمو الاقتصادي في الصين. فلكل إقليم نظامه الاقتصادي الخاص الذي يختلف عن أنظمة بقية الأقاليم الأخرى. كما له أيضًا نظامه الخاص للاتصال ببقية الأقاليم، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاتصال مع بقية دول العالم. كما أن لكل أقليم أسلوبه الخاص في الاستثمار، وفرض الضرائب، كما له طريقته الأساسية المستقلة في الكيفية التي يحكم بها نفسه. لكن، في الوقت الذي نجد أن كل إقليم منفصل عن بقية الأقاليم الأخرى بما يكفي للنظر لكل واحد منها على أساس أنه وحدة قائمة بذاته، يرتبط كل واحد منها بالحكومة المركزية في بيجينق.

من ناحية ثانية، أمام الصين خطوتان مهمتان يجب عليها اتخاذهما إذا أرادت تمهيد الطريق أمام نموها الاقتصادي: احترام حقوق الإنسان وإصلاح نظام القانون. فقد شكل موضوع حقوق الإنسان عقبة كأداء مع الولايات الأمريكية المتحدة بسبب انعدام الحريات الدينية في الصين، مذبحة ساحة تيانانمين عام 1989م، سجناء الرأي ومعاملتها لـ (التيبت).

يعكس قرار الحكومة الأمريكية بموافقتها على إقامة علاقات تجارية طبيعية دائمة مع الصين، بشكل ما، أهمية الصين المتنامية في السوق العالمي، كما تعكس أهمية التجارة معها أيضًا أن الأمر أهم مما يمكن تعريضه للخطر بسبب الاختلاف حول قضية، أيًّا كانت. لكن على الرغم من ذلك، بقي الموضوع حساسًا داخل الولايات الأمريكية المتحدة من جهة، وبينها وبين الصين من جهة أخرى.

في غضون ذلك، بدأت الصين تعيد استثمار نفسها. ففي عام 2002م، اختار المجلس الوطني بالحزب الشيوعي هيو جنتاو (Hu Jintao) سكرتيرًا عامًّا. لكن، ربما كان الأهم من هذا كله هو قبول رجال القطاع الخاص في

الحزب. لأنه يعكس تحولًا هائلًا في موقف الحزب الشيوعي الصيني، من حزب يمثل العمال والفلاحين فقط، إلى آخر يضم تحت مظلته الشعب بكل فئاته.

لكن، على الرغم من كل تلك التغيرات الإيجابية، لا تزال السفارة الأمريكية في الصين تتلقى مزيدًا من الشكاوى من الشركات الأمريكية العاملة في الصين التي تعبر فيها عن عدم رضائها عما يوفره لها القانون الصيني من حماية. فقد اكتشفت تلك الشركات أن قوانين حماية الإنتاج الوطني والمحسوبية، قد جعلت عملها صعبًا خارج المدن الرئيسة مثل بيجينق، شانغهاي وقوانقزو، حتى وإن كان لهم شركاء محليون. فقد اكتشفت شركات كثيرة أن الشريك الصيني الذي يحظى بغطاء سياسي يستطيع أن ينهب شريكه الأجنبي بكل سهولة، وحتى عندما تعرض الشكاوى أمام المحاكم، يستطيع ذلك النفوذ السياسي الذي يحظى به، التأثير في سير العدالة للحكم لصالح الشريك المحلي.

في الحقيقة، هنالك نوعان من الإنسان الصيني: الأول: بيروقراطي، مثير وجشع يحب المال حبًّا جمًّا، لايشبع أبدًا من جمعه بكل الطرق الممكنة وغيرها. الثاني: يشكل سوقًا جديدة رائجة تلقف كل ما يلقى في وجهها. فهناك إذن الصين القديمة التقليدية، حيث يخطط منتقدو الحزب الشيوعي لسيطرة الدولة على الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة تلك التي تعمل في مجالات سياسية مهمة، كصناعة السيارات [7]، المواد الكيميائية وأجهزة الاتصالات. الأمر الذي أدى إلى تعدد أساليب ابتزاز الشركات من المسؤولين المحليين، تأرجح الرؤى السياسية وحجة إدخال التقنية إلى الشركاء المحليين غير الصادقين. لكن بالمقابل، هنالك الصين الجديدة التي تشهد سوقًا جديدة رائجة تنمو بسرعة فائقة، تنتشر فيها المحال التجارية بكثرة، فتجد فيها كل شيء، من الأطعمة السريعة حتى الشامبو. وقد خفت القيود كثيرًا حتى في المجالات التي كانت تحاط بأسوار جديدة، بفضل تحدي السلطات المحلية، تنافس الوزارات وحتى العسكر، لطبقة التكنوقراط في بيجينق.

قطعًـا، لا توجد صناعـة تظهر بوضوح جلي تغير القوانـين أكثر مما تفعل تقنيـة المعلومات. لقد حـد المخططون الصينيون في وقت ما من استيراد أجهزة الحاسوب الشخصية وبرامجها وملحقاتها بهدف تعزيز الصناعة المحلية. غير أن الصينيين يفضلون البضاعـة المستوردة عن طريق التهريب على الصناعات المحليـة. فاضطرت بيجينق أخيرًا لتخفيـف القيود، فسيطر نظام ميكروسوفت الآن علـى الساحـة. وهو سوق تستدعي خطة تحديثه استـيراد أجهزة ومعدات تقنية تزيد قيمتها على مائة بليون دولار أمريكي سنويًّا، مع إنفاق على التجهيزات يبلـغ نحو (250) بليون دولار خلال بقية هذا العقد. إذن، هذا هدف يستحق ما يبـذل في سبيله من جهد. وفي الحقيقة، اعتلت الصين اليوم المرتبة الثانية، بعد الولايات الأمريكية المتحدة، كأكبر سوق لأجهزة الحاسوب الشخصية.

السباق بين الصين، روسيا والهند:

خلال ثمانينيات القرن الماضي، غير اليابانيون لعبة السباق العالمي من سباق محصـور في المجال العسكري فقـط، إلى آخر يشتمل على الأداء الاقتصادي بشكل عام. وفي نهاية العقد، كان اليابانيون قد تمكنوا من كسب اللعبة الجديدة. وقد عدوا ضمن ما حققوه ساحل بيبل ومركز روكفلر وما شابههما. وفي عام 1989م، خرجت روسيا تمامًا من اللعبة العسكرية، لتشترك مع الصين في واحدة من أكبر التجارب الاقتصادية والسياسية في التاريخ. وهكذا أجريت مناقشات مستفيضة حول ماهية الطريقـة المباشرة لتحقيـق الازدهار الاقتصادي: هل هي «نظريـة الانفجار «التي تعنـي التحرر الديمقراطـي الروسي في السياسـة الاقتصاديـة، أو سياسة التدرج الصينية المحكمة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات على كافة المستويات؟

لقـد أضفنـا (إلى الصـين وروسيـا) في الشكلـين (3.1) و(3.2) الهنـد الجديـدة. ومن خلال الإنترنـت، استطعنا -نحن الأمريكيـين- «رؤية» الطرف الآخـر مـن الكوكب، وما تزخر به البلاد الأخرى التـي تضم بلايين السكان من إمكانيات تسويقية وتنافسية.

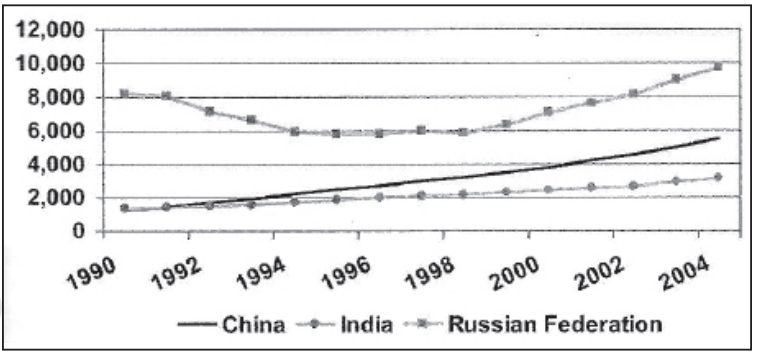

الشكل (3.1) إجمالي الناتج المحلي للشخص الواحد وتكافؤ القوة الشرائية (وفق المعدل العالمي اليوم بالدولار الأمريكي).
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

إن المقياس الذي نستعمله لقياس مدى التطور الاقتصادي - حجم الإنتاج الوطني لكل فرد وفق القوة الشرائية - يعد أفضل معيار لنوع الحياة التي يتيحها الاقتصاد للشخص المتوسط الدخل. لكن لا بد من كلمة تحذير هنا – إذ يجب نثر ذرات من الملح على كل الأرقام الإحصائية القادمة من العالم الثالث وعدم تصديقها على عواهنها. بالطبع، قد تجد هنالك أسبابًا منطقية تدفع الصين للمبالغة في الحديث عن ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي. وبالمقابل، قد تجد أن هنالك أسبابًا منطقية أيضًا تدفعها للعكس تمامًا. فالفكرة الأساسية إذن تكمن في أن الإحصائيات الصينية عمومًا غير موثوق بها؛ لأنها عرضة للمناورات السياسية.

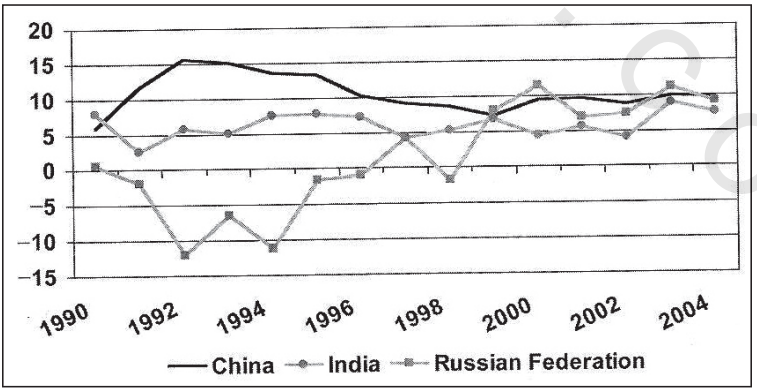

الشكل (3.2) إجمالي الناتج المحلي للشخص الواحد وتكافؤ القوة الشرائية – النسبة المئوية للتغير (وفق المعدل العالمي اليوم بالدولار الأمريكي).
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

لقـد حصلنا على كل تلك المعلومـات من بنك معطيات مؤشر النمو العالمي الذي يديره البنك الدولي. لكن حتى هذه المعلومات يجب التعامل معها على أنها غير دقيقة كما ينبغي – فهي على كل حال، أفضل شيء متاح.

بالنظر إلى الشكلين (3.1) و(3.2) نجد أن روسيا قد بدأت صاعدة، غير أنهـا تعثرت بشـكل مريع خلال مطلع تسعينيات القـرن الماضي، وبالطبع خلال عام 1998م، ويعد أداؤها الاقتصادي الكئيب عام 1998 م، مصدر النكتة المالية الوحيـدة التي سمعناها في حياتنا: «هل تعـرف الفرق بين الدولار وبين الروبل؟ لقد كان الروبل في عام 1998 م دولارًا».

لقـد تأرجح النمـو الاقتصادي الهندي حول نسبـة (5 %) في حين تأرجح النمو الاقتصادي الصينـي حول نسبة (10 %) خلال تلك الفترة. لكن عمومًا، مـا زال الروسـ يسيطرون علـى اللعبة، ومـا زال مسارهم حتـى الآن في القرن الحـادي والعشريـن هو مسـار الصين نفسه. وعليـه، فقد بلـغ متوسط الدخل الروسـي السنـوي عـام 2005 م، (9.863) دولارًا أمريكيًّا؛ أمـا متوسط الدخل الصينـي السنوي، فقـد بلـغ (5.495) دولارًا؛ مقابـل (3.115) دولارًا لمتوسط الدخـل الهندي السنـوي. وبالمناسبة، بلغ متوسط الدخـل الأمريكي السنوي في تلك السنة ذاتها (39.618) دولارًا أمريكيًّا.

يمكـن رؤية الفـرق الشاسع بـين اقتصاد الدول الثلاث مـن خلال الشكل (3.3) إذ يبـدو حجـم النمو في صافي تدفق الاستثمـارات الأجنبية المباشرة في الصـين مدهشًا. وفي الحقيقة، بالرجوع إلى سنـة 2003 م، وهي السنة الأخيرة التـي أعـدت فيهـا كل تلك الـدول تقارير عن نموهـا الاقتصـادي، نجد حجم الاستثمـارات الصينيـة الخارجية المباشـرة (54) بليـون دولار، فبزت الصين بذلـك حتى الولايات الأمريكيـة المتحدة التي بلغ حجـم استثماراتها الخارجية المباشرة للسنة نفسها (40) بليون دولار أمريكي[8]. أما أفضل حجم استثمارات

خارجيــة مباشــرة حققتها الصين، فقــد كانت في عــام 2005 م، حيث تجاوزت الستــين بليون دولار. ومثلما تــرى في الشكل (3.3) لم يبلغ حجــم الاستثمارات الروسيــة أو الهندية المستــوى نفسه أو حتى قريبًا منــه. وعليه، طالما كان حجم الاستثمارات الخارجية هو المؤشر الأساس للتطور الاقتصادي، فلن يكون سهلًا على روسيا والهند أن تبقيا على اقتصادهما في وضع جيد.

بالطبع، لــدى الصين فرصة عظيمــة لتنمية استثماراتهــا الخارجية عبر البحار. وقــد عمل الصينيون لتعزيــز الاستثمارات بالعملــة الصعبة في المملكة الوسطــى. إذ عملــت هونــغ كونــغ دائمًا لخدمــة هذا الهــدف، غــير أن تايوان والصينيين في الشتات الذين يعيشون في كل أنحاء العالم، قد ساهموا في تحقيق تلــك الغاية بدرجة كبيرة جدًّا. فمن أبــرز سمات السياسة الاقتصادية العالمية، أن الهجرة تمهد الطريق للتجارة وتدفق رأس المال.

مــن جهة أخــرى، تعد المعلومــات الأساسية الموثقــة مؤشرًا مهمًــا للتنمية الاقتصادية. إذ يوضح الشكلان (3.4) و (3.5) مدى انتشار أجهزة الحاسوب الشخصيــة والهواتف النقالة في البلدان الثلاثة (الصين، الهند وروسيا)، ومن الواضح أن الأجهزة قد كسبت السباق في هذا المضمار.

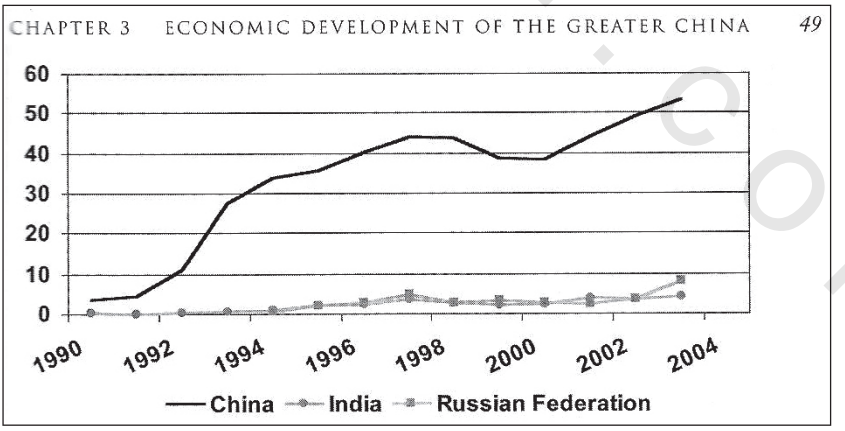

الشكل (3.3) الاستثمارات الخارجية المباشرة، صافي الأموال المتدفقة
(ميزان المدفوعات، الدولار الأمريكي)
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

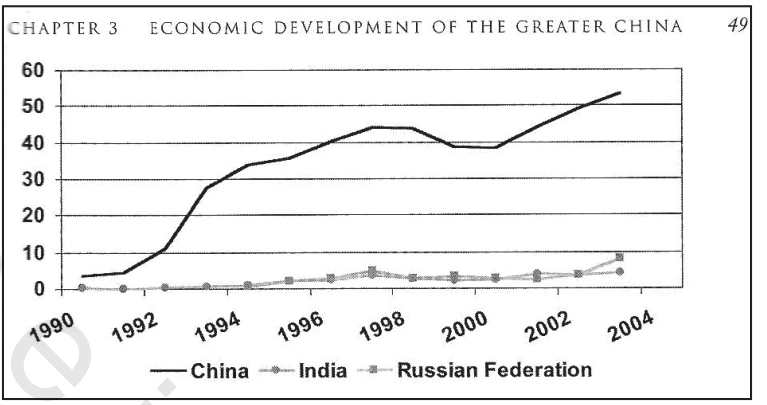

الشكل (3.4) أجهزة الحاسوب الشخصية (لكل 1000 شخص)
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

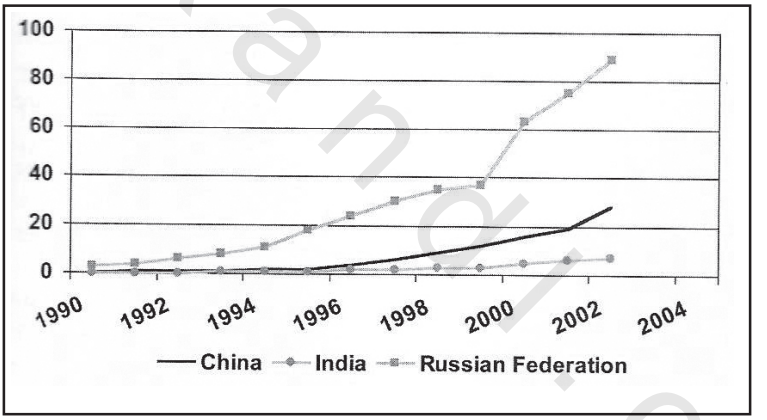

الشكل (3.5) الهواتف النقالة (لكل 1.000 شخص)
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

مع أن مشتريات الصينيين من أجهزة الحاسوب (IBM) الشخصية سوف تساعدهم بكل تأكيد في سباق التقنية، إلا أن ما تفرضه الحكومة من رقابة صارمة يشكل عائقًا حقيقيًّا أمام مسيرة التطور الاقتصادي مستقبلًا.

أخيرًا، سيكون لجودة أنظمة التعليم الأثر الأكبر في مسار التنمية الاقتصادية لهذه الشعوب الثلاثة. ووفقًا لمعظم المصادر، تأتي الهند في المقدمة

في مجال التعليم العالي. إذ أفادت ديانا فاريل (Diana Farrell) مديرة معهد ماكنسي العالمي، أن الهند تؤهل أعدادًا كبيرة من الشباب المحترفين، فتدفع بهم سنويًّا إلى سوق العمل أكثر بكثير مما تفعل الصين [9]. لكن مع ذلك، تشهد الجامعات الصينية نموًّا مضطردًا. فمن الناحية العملية، تشهد مدارس التجارة وإدارة الأعمال في الصين نموًّا هائلًا. لكن، مع ذلك كله، تعد الهند أكثر الدول الثلاثة التي تمتلك رصيدًا وافرًا من التعليم التجاري يعود إلى عهد سحيق.

اليابان وكوريا الجنوبية نموذجًا:

صحيح.. إنه لأمر جد صعب أن يحافظ المرء على نسبة نمو تبلغ (10%)، إذ تؤكد لنا مجرد نظرة خاطفة لجيران الصين القريبين، كم أن هذا الأمر فعلًا صعب ومعقد. (انظر الشكلين 3.6 و3.7) اللذين يوضحان نمو اقتصاد البلدان الثلاثة (الصين، اليابان وكوريا الجنوبية) بثبات خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

بالطبع، لن تستطيع حتى رؤية ما كان يعرف بـ (توعك اليابان) خلال تسعينات القرن الماضي؛ لأن معيارنا يعنى بمعدلات نمو السكان والانكماش الاقتصادي. وقد عانت كل من كوريا الجنوبية واليابان كسادًا اقتصاديًّا بسبب الأزمة الاقتصادية التي حلت بالدول الآسيوية عام 1997م. لكن، بسبب قدرة اليابان على المحافظة على ثبات اقتصادها الوطني، استمر متوسط معدل اقتصاد الفرد في التحسن من منتصف سبعينيات القرن الماضي حتى الوقت الحاضر، مع فترة ركود واحدة، هبط فيها معدل نمو اقتصادها إلى (-.033%). خلال عام 1999م. وبالطبع، كان ركود كوريا الجنوبية الاقتصادي في أثناء تلك الفترة حادًّا جدًّا، غير أنها تمكنت من استعادة عافيتها بالسرعة ذاتها التي انحدر فيها اقتصادها إلى تلك الهاوية. وبالمقابل، واجهت الصين تلك العاصفة بشكل أفضل. وعليه، تبشر هذه المعلومات بقدرة الاقتصاد الصيني على المحافظة على معدل نمو ثابت، حتى إن كان أقل من نسبة الـ (10%).

حسنًـا، ربما احتاج الأمر إلى توضيح هنـا: مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي الثابت الذي تحققه الجارتان الصغيرتان، نجد أن معدل النمو الاقتصادي الصيني أكثر تقلبًا مما يبدو لنا في الظاهر؛ لأن معظم النمو في الصين يتمركز عند الساحل وحول المدن الكبيرة. كما أن معظم المواطنين ما زالوا محجمين عن المشاركة.

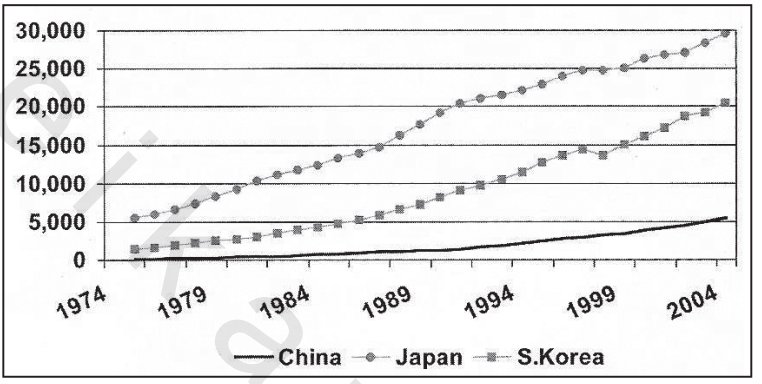

الشكل (3.6) إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد وتكافؤ القوة الشرائية.
(التداول العالمي بالدولار الأمريكي)
(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

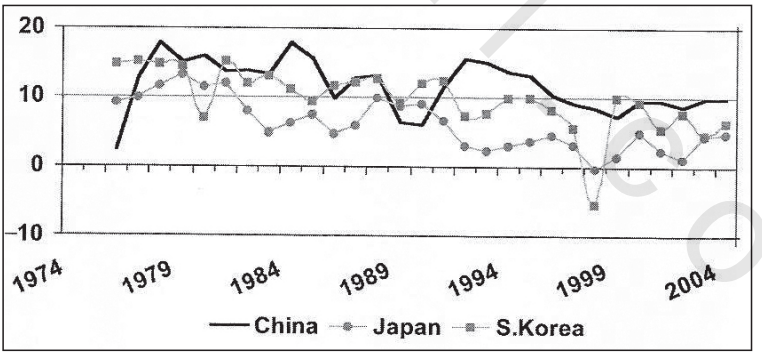

الشكل (3.7) إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد وتكافؤ القوة الشرائية – تغير النسبة المئوية (وفق المعدل العالمي اليوم بالدولار الأمريكي).

(المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)

وعليه، فإن ما يقدر بمعدل نمو يبلغ (10%) للدولة كلها، قد يفهم على أنه معدل نمو يتراوح بين (15%) و(20%) لبعض أجزاء الدولة، وبالمقابل، قد يعني أنه أقل من ذلك لبعض أجزاء أخرى من البلاد. وفي جميع الأحوال، لا يمكن المحافظة على هذا المعدل من النمو.

بالطبع، يعد انهيار سوق العقار في شانغهاي عام 2006م، أول نذير شؤم بتلك المشكلة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سوق شانغهاي العقاري هذا أكثر أسواق العالم رواجًا وحركة دائبة لا تعرف السكون. وقد تغيرت الأشياء على الأقل مؤقتًا، إلى الركود والجمود الحاد، إذ انخفضت أسعار بعض الشقق بمقدار الثلث. ولأول مرة تنقلب تجربة رهن السكن الشعبي في شانغهاي رأسًا على عقب. وأكثر من ذلك، كان في شانغهاي وحدها نحو مليون وحدة سكنية قيد الإنشاء. وأول ما يتداعى إلى الذهن من أمل ساعة إعداد هذا الكتاب، ألا يستشري هذا المرض الصيني الجديد الذي جعل الصينيين يبالغون في البناء، فيعم المدن الكبرى الأخرى.

ثم جاء دور إسبانيا عام 1993م:

انتشر في شوارع برشلونة عام 1992م، قميص شعبي بأكمام قصيرة عليه صورة شخص إسباني وجيوب بنطاله إلى الخارج، ويقول التعليق المصاحب: «إسبانيا 1993م».

ربما تذكرون أن دورة الألعاب الأولمبية لعام 1992 م، وكذلك المعرض العالمي للعام نفسه، قد أقيما في برشلونة وسيفيل على التوالي. لقد احتفل العالم بهاتين المناسبتين المدهشتين واستمتع بهما؛ لأن الإسبانيين قد أنفقوا عليهما بسخاء منقطع النظير. يا لهما من فييستا(*)! وفي الحقيقة، أنفق الإسبانيون على تلك المهرجانات إنفاق من لا يخشى الفقر أبدًا، فتأثر الاقتصاد في فترة

(*) **الفييستا**: عيد قديس تحتفل فيه إسبانيا وأمريكا اللاتينية بالمواكب والرقص (المترجم).

وجيـزة وانعكس ذلك في معانـاة الشعب. وانخفض معدل نمـو البلاد التقليدي مـن (6%) إلى (صفـر في المائة) بحلول عـام 1993م. إذن، من فكروا في ذلك القميص الشعبي، ذي الأكمام القصيرة، كانوا على حق فعلًا.

حسنًـا، لنقفز الآن قفزة عالية لنطل على أولمبياد عام 2008م، في بيجينق والمعرض العالمي لعام 2010م، المزمـع تنظيمه في شانغهاي. فهل يا ترى سنرى أفكارًا أخرى عن قمصان شعبية جديدة بأكمام قصيرة نحو عام 2011م؟

بالطبـع، ليس خافيًا على أحـد أن الصين قد استهلكت نصف إنتاج العالم من الإسمنت والحديد لكي تعد نفسها لتنظيم تلك الاحتفالات المدهشة في نهاية العقـد الحالي. وقطعًا ستشهد البلاد عـام 2011م، فترة ركود اقتصادي بسبب الانفاق الهائل على التجهيزات الأولية لإقامة تلك الاحتفالات. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: كم يكون مقدار ذلك الركود يا ترى؟

هل يؤثر كساد الاقتصاد الأمريكي في الصين؟

لقد سبق أن تحدثنا عن فتور سوق العقار في شانغهاي، لكن يا ترى ماذا عن الحال في الولايات الأمريكية المتحدة؟ لا شك في أن الشيء الوحيد الذي أثقل كاهل اقتصادنـا بالديون وجعله عائمًا، هو هذا الارتفاع الجنوني، غير المسبوق، في سعر العقـار هنا. فقد اندفع الجميع لاقتراض الأموال ورهن البيوت للبنوك والشركات بدلًا مـن اقتناء السيارات وشراء الثياب. فـأدى استهلاكنا إلى نمو عادي أو حتى ضئيـل في اقتصادنا، في حـين أدى إلى نمو مدهش في حجم الواردات من الصين. وبالطبـع، نتوقـع حركة دائبـة عند موانئنا البحريـة في الساحل الغربـي، إذ تأتي السفن من الصين محملة بالبضائع لعرضها في رفوف أسواق (Wal – Mart).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعقيد مشكلة الشرق الأوسط يعد الشيء الوحيد الذي حال دون اهتمام الكونجرس بتوطين التجارة وتعزيزها في ظل هذا العجز

المريع في التجـارة مع الصين. لكن في حال معاناة الاقتصاد انكماشًا شديدًا في أسعـار العقـار، فسوف تكون التجـارة مع الصين هـي أول الضحايا. هذا رهان أكيـد. فمن ثَمَّ يتقلص حجم الواردات من الصين، الأمر الذي يؤدي إلى تسريع وتيرة تباطؤ النمو فيها.

ثمة مشكلة أكثر تعقيدًا تلوح في الأفق – سوف يؤدي هذا إلى تقاعد رجال الأعمـال الأمريكيـين المدللين الباحثـين عن الـثراء. وآنئذٍ فلن يكـون لنظامنا الصحـي ونظـام معاشاتنا أي جدوى بعد عـام 2010 م، هـذا إن كان لهما ثمة جدوى اليـوم. وسوف تتزامن نهايـة المهرجانات الوطنيـة في بيجينق (أولمبياد 2008 م) وشانغهاي (المعرض العالمي 2010 م) مع بداية الاضطراب الاقتصادي الذي يتسبب في إفلاس المتقاعدين... يا للهول!

الفرصة الخضراء:

بالعـودة لأولمبيـاد عـام 2008م، لـك أن تتسـاءل مندهشًـا عمـا إذا كان العـداءون المشاركون في سباق الماراثون سـوف يستطيعون قطع المسافة المطلوبة في ظـل تلـك العواصـف الترابية والأبخـرة والأدخنـة المتصاعـدة صيفًا. فهل يـا ترى سـوف تحمل الريح معها الغبار والأتربة مـن صحراء قوبي وهي تجرف مـا ينبعث من عـوادم السيارات من تلوث؟ تلك حقًّـا معضلة معقدة. لا شك في أن حاجة الصين المتعاظمة إلى الطاقة تدفع بأسعار الوقود لمستويات أعلى. لقد عزمـوا في البدايـة على استخدام الفحم الحجري للحصـول على الطاقة، لكن لسـوء الحظ، يمكن رؤية التلوث المنبعث من حرق الفحم بسهولة شديدة، إن لم يكـن صعبًا تنفسه. وبكل تأكيد، يؤدي شـح الطاقة إلى تقليل سرعة عجلة النمو الاقتصادي، الأمر الذي يسبب قلقًا حقيقيًّا.

لكن، على كل حال، كما تعلمنا من التجربة اليابانية في إمكانية الحياة، بل التطـور والإنجاز حتـى دون طاقة، إثر أزمة النفط التي لحقت بدول الأوبيك في

منتصف سبعينيات القرن الماضي، يمكن أن يقود شح الطاقة إلى أفكار خلاقة في المحافظة عليها. فأنت لست في حاجة لتسبح في النفط لكي تحيا حياة هنيئة. في واقع الأمر، ثمة شواهد عديدة حولنا تدل، بما لا يدع مجالًا للشك، على أن امتلاك النفط يؤدي غالبًا إلى حياة سيئة طافحة بالمشاكل والتعقيدات – انظر مثلًا إلى نيجيريا والعراق. لقد أصاب ويليام ماكدونوه (William McDonough)[10] كبد الحقيقة عندما أكد إمكانية قيادة الصين في النهاية لثورة خضراء جديدة:

بالطبع، تعيش الصين مشاكل بيئية ملحة، تضطرها بالضرورة إلى إبتكار أفكار خلاقة. ولا شك في أن يكون لبحثها عن حلول تأثير في العالم كله. مما يفتح أسواقًا واسعة لشركات طاقة وتقنية جديدة، تشكل في الوقت ذاته قاعدة صلبة لأنواع من المنتجات، الخدمات والتقنيات البيئية الذكية.

لم يوافق سكوت صمويلسن (Scott Samuelsen) مدير المركز الوطني لأبحاث الطاقة الشمسية بجامعة كاليفورنيا في إرفين، على ما ذهب إليه ويليام (William) فحسب، بل أضاف إليه. إذ يعد صمويلسن (Samuelsen) هو أول من أكد الإختراعات والابتكارات، بصرف النظر عن مدى فائدتها، فهي عامل أساس في التعطيل، وسبب مهم في خلق الفوضى والاضطراب. وهكذا الحال مع التقنيات الخضراء كالسيارات التي تعمل بالكهرباء. فعندما عرضت شركة تويوتا طرازها الأول في كاليفورنيا، حظيت بشهرة واسعة وسط المستهلكين.

لكن، لم تحظ تلك الخطوة بأي تأييد من قبل تجار السيارات وشركات النفط. وهذا أمر بدهي؛ لأن السيارات التي تعمل بالكهرباء، تحتاج إلى صيانة أقل، مقارنة بتلك التي تعمل بالبنزين أو الديزل، ولهذا سوف يخسر العاملون في بيع السيارات وقطع الغيار الكثير جدًّا مما تدره عليهم تلك الصناعة من أرباح طائلة. وبالمقابل، تخسر شركات النفط الكثير من عائداتها؛ لأن أصحاب تلك السيارات الكهربائية يكتفون بتزويدها بالطاقة من بيوتهم دون الحاجة إلى

المـرور بمحطات توزيـع المحروقات. ولهذا اتحد الفريقـان للضغط بكل ما أوتيا مـن قوة ضد كل الجهات التي قدمت الدعـم والمساعدة لتلك التقنية الجديدة، حتـى تمكنا في النهاية من هزيمتها. فاضطرت شركة تويوتا إلى سحب إنتاجها الجديـد من الأسـواق. أما فيما يتعلق بالصين، فالأمـر جد مختلف، إذ لم تكن هنـاك بنيـة أساسية بعد لكـي يتم تدميرهـا أو تعطيلها. فقـد نجحت في خلق أرضية ثابتة لتجربة السيارات التي تعمل بالكهرباء وغيرها.

الإصلاح السياسي والتطور الاقتصادي:

نحـن نؤمـن قطعًـا بـإن التطـور الاقتصـادي يـؤدي حتمًـا إلى الإصلاح السياسـي. وتأتـي أفضل بينة على هـذا الزعم من منطقة شـرق آسيا نفسها. فانظـر مثلًا إلى اليابان، كوريـا الجنوبية، تايوان وجمهوريـة الصين الشعبية. ففـي الوقت الذي نما فيه اقتصاد هذه البلدان، بـدأت ظاهرتا استئثار الفئات القليلة بالسلطة والمحسوبية في الانحسار. صحيح.. لم تنحسر ظاهرة المحسوبية والمحاباة بالسرعة المطلوبة لغالبية الناس. لكن هذا لا ينفي صدق ذلك الزعم.

ربمـا قال قائل إن روسيـا شرعت في إجراء إصلاحـات سياسية، فتحسن اقتصادها، لكن مع ذلك يظل معدل العنف فيها من أعلى المستويات في العالم، ويبـدو أن الرئيـس فلاديمير بوتـين (Vladimir Putin) مـا زال يواصل تمسكه بضرورة التخلي عن السياسة القائمة على سيطرة الفرد.

يبقـى السؤال الذي يجب أن تجيب عنه انتقادات منكسيم بي (Minxim Pei) وقوردون شانق (Gordon Chang) ليس عما إذا كان الفساد، المحسوبية وإسناد المهمـات لأشخاص لا يتمتعـون بالكفاءة المطلوبة موجـودة في الصين. فلا شك في أنهـا كذلك، لكن السؤال المهم هنا: ما مدى وجود تلك الأمراض في المجتمع الصينـي؟ فلا شـك في أنها تنحسر هناك في أثناء إعداد هـذا الكتاب. كما أن استمرار النمو الاقتصادي سيعمل حتمًا على تسارع وتيرة انحسارها.

تجدر الإشارة هنا إلى ضرورة اعتبار إنضمام الصين إلى عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO) مؤشرًا على صحة مسارها. ونطلب إليك، أيها القارئ العزيز، العودة والجلوس على كرسيك مرة أخرى لتأمل الوضع. (فإن كنت قرب نافذة أو ربما كنت على ارتفاع (35.000) قدم في مكان ما فوق المحيط الباسيفيكي، فضع الكتاب جانبًا لتلقي نظرة على الصورة الكبيرة بشكل تام). ومن ثم أجب عن السؤال بنفسك: هل الأمور تتحسن في الصين أم لا؟

أخيرًا، يمكن القول إن تايوان قد ساعدت في هذا كله. ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل من ناحية التأثير المهم فيما يتعلق بالشركات العاملة في تجارة السيارات وقطع الغيار والصيانة وغيرها في الموطن الأم. وتذكروا أن الصين قد تعرضت من الناحية التاريخية لموجات من الوحدة والانقسام. والطريقة الوحيدة لتحقيق الوحدة، وإعادة تايوان إلى الحظيرة، هي التجارة والازدهار الاقتصادي. ولعمري هذا مشروع قد يتطلب إنجازه خمسين عامًا. ولهذا ربما حدثت موجة الانحدار التالي المرتقبة في النصف الأخير من هذا القرن.

الخلاصة:

على المدى البعيد، لن تتمثل قوة الصين الاقتصادية في تصدير المكننة إلى العالم الخارجي، بقدر ما تتمثل في خلق أسواق هائلة رائجة. ولأن قوة أمريكا الاقتصادية نابعة من تمتعها بموارد هائلة وقدرة عالية على الإنتاج، وسوق محلية ضخمة توجه دفة اقتصادها، يمكن مقارنة قدرة الصين الاقتصادية الكامنة بحالة الاقتصاد الأمريكي، الذي تتحكم فيه حاجة الاستهلاك المحلي، أكثر مما يمكن مقارنتها باقتصاد اليابان الذي يرتكز أساسًا على حجم الصادرات. فالصين ليست جنة الاقتصاد، كما أنها ليست أرض اليباب. فهي إذن بلاد فقيرة نسبيًّا تمر بعملية تحول قاسية، من نظام السوق الاشتراكي إلى

نظـام السوق الهجين (اشتراكي/ حر) لم يكتمـل بعد، إذ ما تزال قوانين لعبته تكتب حتى الآن.

علـى الرغـم من العقبـات والعوائق التـي وصفناها في هـذا الجزء، فثمة أسبـاب كثيرة تدعونـا إلى الأمل في نمـو اقتصادي ثابت على المـدى البعيد في الصين العظيمة.

بالطبـع، لا أحـد على ظهـر هذه البسيطة يطيـق رؤية انهيـار الصين، إذ لا تقتصـر مهمة التجارة على تحقيـق الازدهار الاقتصادي في المنطقة فحسب، بل تتعـداه لتحقيق السلام. وعليه، سنظل متمسكـين بتفاؤلنا من أجل مستقبل الصين، ولن نخذلها أبدًا.

obeikandl.com

الهوامش:

1 – ويليـام ج. (أوفرهولت) (William J. Overholt) صعود الصين (The Rise of China) (نيويورك: نورتون، 1993 م).

2 – قـوردون س. شانـق (Gordon C. Chang) (انهيار الصين الوشيك) (The Coming Collapse of China) (نيويورك: دار راندوم، 2001 م).

3 – منكسيـم بـي (Minxim Pei) (The Dark Side of China›s Rise) مجلـة السياسة الخارجية، مارس – أبريل 2006 م، ص 32 – 40.

4 – ادخـل علـى موقـع (Asia Week) للحصول على آخر المعلومـات عن الدول الآسيوية:www.asiaweek.com

5 – الإكونومسـت، "How China Runs the World Economy" (كيـف توجـه الصين دفة اقتصاد العالم؟) 30 يوليو 2005 م، ص 11، 61 – 63.

6 – دون لي (Don Lee) "No Esay Answers on China Trade" (ليـس ثمـة إجابـات سهلة عن تجارة الصين) لوس أنجلوس، التايمز، 4 يونيو 2005 م، العمود الأول، العمود الثاني.

7 – بريـان بريمـنر (Brian Bremner) وكاثلين كيروين (Kathleen Kerwin) "Here Come Chinese Cars" (هنا تأتي السيارات الصينية) (Business-Week من يونيو 2005 م، ص 34 – 36).

8 – يجـب ملاحظة مدى تغير حجم الاستثمـارات الأمريكية الأجنبية المباشرة من (321) بليون دولار عام 2000 م إلى (116) بليون دولار عام 2004م.

9 – ديانـا فيريـل (Diana Farrell) "India Outsmarts China" (الهنـد تبـز الصين) مجلة السياسة الخارجية، يناير – فبراير 2006 م، ص 30 – 31.

10 – ويليام مكدونوه (William McDonough) "China as a Green Lab" (الصين كمعمل أخضر) (Business Review) فبراير 2006 م، ص 38 – 39.